العدد الخامس والعشرون - الجزء الاول - ديسمبر - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

# المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

## American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني ( 3085 - 4806 ) ( ISSN ) / الورقي ( 3085 - 4830 ) ( ISSN )

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية ( 2025 Pe00006 )

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية ( 2735 )

## تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

## ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير-.أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية – ولاية ديلاوير الامريكية.

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق ) مدقق اللغة العربية ).

## سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

## أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية )
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. ( التنضيد )
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف/ العراق. ( تصميم ).

## أعضاء الهيئة العلمية

1. .د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.

5. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.

6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.

7. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.

8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.

9. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.

10. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.

11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

12. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق

13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.

14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق.

15. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق

16. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.

17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.

19. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.

20. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.

21. أ.د.صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية – البصره الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.

22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق.

23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.

24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.

25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.

26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب. كلية التربية. جامعة بنها. جمهورية مصر العربية.

27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.

28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.

29. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق.

30. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.

## أعضاء الهيئة الاستشارية


1. أ.م.د.آرام نامق توفيق . كلية العلوم . جامعة السليمانية . جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين– مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلة غريّب . قسم اللّغة العربيّة و آدابها . جامعة باجي مختار. عنابة . الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان . أستاذ التاريخ المعاصر . جامعة محمد خيضر. بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية . ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي . المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين . الرباط . المملكة المغربية.
8. أ. م.د. رضا قجة. علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة . كلية التقنية الإدارية . جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي . كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنتصرية . جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور . كلية الحقوق . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . جامعة المستنصرية . جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي . مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية . المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
16. م.د. محمد مولود امنكور . كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
17. م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي . كلية الكنوز . الجامعة الأهلية . جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الأكاديمية الأميركية للتعليم العالي والتدريب. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.

19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة. ابن الهيثم- جامعة بغداد، جمهورية العراق.

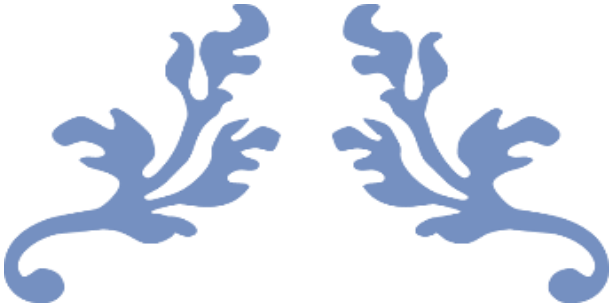

# مقال العدد

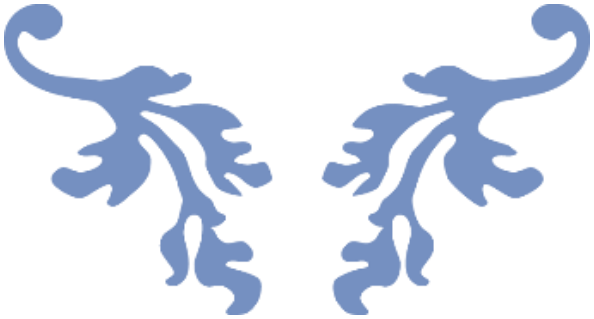

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 25 الجزء الاول من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم. يشتمل هذا العدد على أعمال بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الواحد والعشرون، وهو ما يمثل وقائع المؤتمر ، مما يعكس تنوعًا علميًا وثراءً في المواضيع المطروحة.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

15/12/2025 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

## فهرس الموضوعات


الأنساق الثقافية المضمرة للتراث العربي وتوظيفها في الرسم العراقي المعاصر
أ.د. دلال حمزة محمد / أ.د. تسواهن تكليف مجيد
11.....

فاعلية استراتيجية مقترحة قائمة على نظريتي القبول التكنولوجي (TAM) والنظرية الترابطية في تنمية مهارات التعلم الشبكي والتفكير الإبداعي في مادة اللغة العربية لدى طلبة الصف الخامس الادبي
أ.د. ذرغـام جبار حمود.....42

النشاط التعليمي والمؤسسات التعليمية في شرق أفريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي
د. سليمان بن سعيد الكيومي.....59

الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة في العلاقات الدولية تنامي قوة الدبلوماسية الناعمة في العلاقات الدولية
م. د هناء رحيم زيدان.....73

التطور الدلالي للألفاظ العربية في عصر العولمة
مبروكة الصادق الامجد الفقي.....94

البحث التاريخي والذكاء الاصطناعي: تجريد أم تجويد
حفصة أعبود.....110

جماليات الانزياح النحوي في الشعر الأندلسي (ظاهرة التقديم والتأخير أنموذجًا.)
م. م. حيدر عبد الكاظم إسماعيل.....121

النبوة والوحي في الاستشراق الأمريكي نقد الإشكاليات الفكرية في مشروع واشنطن إرفينج
م.م. خزعل راجي صايل.....138

مساهمة الهيئات الاستشارية في التنمية المحلية كخيار أمثل واشكالية التفعيل داخل الجماعات الترابية المغربية- جهة الرباط سلا القنيطرة.
سميرة الكرومي / د.طيب العيادي.....156

رمزية الإمام الحسين (عليه السلام ) في شعر الجواهري قصيدة (آمنتُ بالحسين ) أنموذجاً
م . م. علي حسين جاسم.....180

اتجاهات الأسيرات الفلسطينيات المحررات نحو تغطية الإعلام الفلسطيني لقضيتهن خلال حرب طوفان الأقصى
أنسام عبد الناصر موسى شواهنة / د. فريد عبد الفتاح أبوضهير.....196

# مساهمة الهيئات الاستشارية في التنمية المحلية كخيار أمثل واشكالية التفعيل

## داخل الجماعات الترابية المغربية– جهة الرباط سلا القنيطرة.

سميرة الكرومي
مختبر التاريخ و التراث و المجتمع و التنمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المملكة المغربية
elkaroumisamira18@gmail.com
+212 607657693

د.طيب العيادي
مختبر التاريخ و التراث و المجتمع و التنمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المملكة المغربية
taib.elayadi@uit.ac.ma
+212 661886311

---

**ملخص:**

في هذا الموضوع، عالجنا اليات التشاور العمومي والمقاربة التشاركية والتي اصبحت اليوم ضرورة ملحة في البرامج التنموية، بحيث تعتبر الديموقراطية التشاركية من الآليات الهامة والجديدة التي يتم من خلالها ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين والهيئات المدنية في اتخاذ القرارات العمومية التنموية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتتبعها وتنفيذها وتقييمها، من أجل تمكين المجالس الجماعية من اتخاذ القرارات عن معرفة، وتعزيز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وإدماج مقاربة النوع في تدبير الشأن العام.

وهذا ما أكدت عليه مقتضيات دستور 2011 بحيث كانت واضحة في مسألة إشراك المواطنات والمواطنين، والمجتمع المدني بصفة عامة في صناعة القرار.

**كلمات مفتاحية:** المقاربة التشاركية؛ التشاور العمومي؛ مقاربة النوع؛ آليات المشاركة الديموقراطية؛ الحوار والتواصل.

# Contribution des organismes concertations au développement local comme un choix optimal et la problématique de l'activation au sein des communautés territoriales marocaines – Région de Rabat-Salé-Kénitra.

**Samira El Kroumi**

**Pr Taib ELAYADI**

**Laboratory of History, Heritage, Society and Development, Faculty of Social Sciences, Ibn Tofail University, Kingdom of Morocco**

**Abstract**

In this work, the mechanisms of public consultation and the participatory approach, which are now essential in the design and current development programs, were addressed. So, the participatory democracy represents one of the key and innovative mechanisms for ensuring the effective involvement of citizens and civil society organizations in public decision-making processes related to economic, social, cultural, and environmental development, as well as in the monitoring, implementation, and evaluation of local policies. These dynamic aims to strengthen the capacity of municipal councils to make informed decisions, while promoting the principles of equality, equal opportunity, and the integration of a gender approach into public governance. The establishment of the Moroccan Constitution in 2011 confirmed clearly this orientation, emphasizing the need to involve citizens and civil society in the co-creation of public decisions and in the consolidation of inclusive democratic governance.

**Keywords:** Participatory approach; Public consultation; Gender approach; Democratic participation mechanisms; Dialogue and communication.

## 1. مقدمة:

في ظل التحولات التي عرفها العالم و التطور السريع ا في مجموعة من المجالات منها العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية و ثقافية و السياسية وخاصة مع ظهور الذكاء الاصطناعي وجدت الدولة المغربية مدعوة للقيام بإصلاحات وسن العديد من الاستراتيجيات جديدة في مجموعة من المجالات والمستويات منها: الإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك بإتباع سياسة عمومية متماسكة وشاملة قوامها اللامركزية واللاتمركز، وهولاما اكده دستور المملكة 2011 بعتباره كمحطة حاسمة في إبراز أهمية الجماعات الترابية وهو ماجعل المملكة المغربية والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية تتداول بمناسبة تدبير لأنشطتها وتقديمها لخدماتها مصطلحا أو مقاربة جديدة لتدبير الشأن العام أو الخاص فيما يخص تدبير البنية الاجتماعية المجالية للمجتمع والمواطنات والمواطنين، ويتعلق الأمر بموضوع الحكامة الترابية الذي يشكل أحد المرتكزات الأساسية للسياسات العمومية والبرامج الحكومية، اعتبار للدور الذي تلعبه الجماعات الترابية كفاعل أساسي وشريك حقيقي في تدبير المجالات الترابية وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وبالنظر أيضا إلى أهمية تدبير المرافق الترابية وارتباطها الوثيق بالمعيش اليومي للمواطنة والمواطن، يجب الاستعانة بآليات لتعزيز الحكامة الترابية، منه فلا يمكن تحقيق المقاربة التشاركية والحكامة الجيدة في المجتمع إلا بالاعتماد على تفعيل آليات المشاركة، التي تتجسد في آلية التشارك، كالهيئات الاستشارية التي نص عليها دستور 2011 والقوانين التنظيمية التي أحدثت داخل الجماعات الترابية للاهتمام بالقضايا الاجتماعية المحلية، وتقديم الاستشارة في القضايا والبرامج التنموية. إن أي دراسة لموضوع الهيئات الاستشارية وقضية اتخاذ القرار العمومي الترابي، يحيل في سياقه العام إلى عملية التفاعل والفعل العمومي التي تدخل ضمن إشكالية التغير والتنمية المستدامة والشاملة والدامجة لكل الفئات. وفي هذا الإطار تم اعتبار الهيئات الاستشارية كأرضية للدراسة، للتمكن من قياس مدى مساهمة المتدخلين المحليين، خاصة الجماعات الترابية والمجتمع المدني. إن الرهان على اعتماد المقاربة التشاركية كمطلب في بلورة القرار المحلي، أصبح من الأمور الضرورية في المؤسسات الترابية، من أجل تمكين المجالس الجماعية من اتخاذ القرارات عن معرفة، وتعزيز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وإدماج مقاربة النوع في تدبير الشأن العام، وهذا ما أكدت عليه مقتضيات دستور 2011 بحيث كانت واضحة في مسألة إشراك المواطنات والمواطنين، والمجتمع المدني بصفة عامة في صناعة القرار.

## الإشكالية المحورية:

هل استطاعت الهيئات الاستشارية أن تساهم فعليا في تفعيل المقاربة التشاركية ومقاربة النوع والمساهمة في تدبير الشأن العام المحلي؟ و تطرح هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة يمكن تلخيصها كما يلي بحيث سنحاول الاجابة عنها في مقالنا هذا وهي كتالي:

- ماهي آليات التي من شأنها أن تساهم في ادماج مقاربة النوع في البرامج التنموية بالجماعات الترابية؟
- ماهو أثر اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي داخل المشاريع والبرامج التنموية المحلية؟
- كيف تساهم الهيئات الاستشارية في تفعيل مقاربة النوع؟
- كيف يمكن تطوير الاليات والاستراتيجيات التنموية من أجل تفعيل المقاربة التشاركية؟
- ماهو وواقع اشتغال الهيئات الاستشارية داخل الجماعات الترابية؟

## محاور المعالجة:

- المقاربة التشاركية ودورها في تفعيل مقاربة النوع داخل المؤسسات المحلية.
- الهيئات الاستشارية بالجماعات الترابية (الجهة، العمالة، الإقليم، الجماعة).
- الإطار القانوني للهيئات الاستشارية ووضعيتها الراهنة.
- التحديات السوسيو–ثقافية والاجتماعية التي تعيق تفعيلها.
- أهم الإنجازات التي قامت بها.
- التحديات المستقبلية لتفعيل أدوارها.

## 2. أهداف المقال:

– التعرف على مدى تطور المقاربة التشاركية و وتنزيلها على مستوى التراب المغربي.

– توضيح الملابسات المرتبطة بواقع تفعيل الهيئات الاستشارية ومساهمتها في السياسات العمومية المحلية والتنموية.

– التعرف على أهمية ودور ومسؤولية الهيئات الاستشارية بالجماعات الترابية.

– معرفة كيفية مساهمة الهيئات الاستشارية في تدبير الشأن العام المحلي، في ظل الترسانة القانونية التي جاء بها دستور 2011، وانسجاما مع التحولات الكبرى الكونية التي انخرطت فيها المملكة المغربية.

## 3. المقاربة التشاركية الخيار الأمثل لتحقيق أهداف التنمية:

### 3.1. المقاربة التشاركية كآلية التنمية المحلية:

لا يخفى على مراقب أن التنمية لم تعد مجرد هدف اقتصادي، بل أصبحت مطلبًا استراتيجيًا للدول النامية، التي تسعى جاهدة لتجاوز تحديات الفقر والتخلف وتحقيق قفزة نوعية في مساراتها التنموية. وفي هذا السياق، يبرز المغرب كدولة سعت في السنوات الأخيرة إلى بناء رؤية تنموية شاملة، انطلقت من تشخيص دقيق للواقع المحلي، ووضعت نصب عينيها خلق مجموعة من الآليات والسياسات الفاعلة لتحقيق التنمية المنشودة. ولعل أبرز تجليات هذا التوجه هو إطلاق الميثاق الوطني للتنمية البشرية وعدد من المشاريع الكبرى التي ترمي إلى تقوية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يمكن تعريف التنمية على أنها مفهوم متعدد الأبعاد، يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي ليشمل تحولاً شاملاً في جميع جوانب الحياة. ووفقاً للمنظور الذي طرحه الباحث إسماعيل العربي، فإن هذا المفهوم يتشكل من شقين أساسيين، يتكاملان ليرسمان مسار التقدم الاجتماعي:

الشق العلمي والحضاري:

يتمثل هذا البعد في عملية التحديث التي تهدف إلى إدخال المجتمع في عصر العولمة والتكنولوجيا. وهو لا يقتصر على اقتناء التقنيات الحديثة فحسب، بل يمتد ليشمل استيعاب الأساليب العلمية وتطبيقها في مختلف المجالات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة، وكذلك في قطاعات حيوية أخرى مثل الصحة والتعليم والنقل. الهدف من هذا الشق هو تعزيز الإنتاجية، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحسين جودة الحياة بشكل عام، مما يخلق أساساً متيناً للتنمية المستدامة.

الشق الاجتماعي والسياسي:

ويتجلى هذا البعد في إعادة بناء الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بحيث تقوم قواعده على أسس أكثر عدالة وإنصافاً. ويشمل ذلك العمل على إعادة توزيع الثروات والدخل بشكل يضمن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجميع المواطنين، وتقليص الفوارق بين الفئات المختلفة. كما يتطلب هذا الشق تعزيز المشاركة السياسية، وترسيخ قيم الديمقراطية والحكم الرشيد، وضمان حقوق الإنسان، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك ومستقر، قادر على تحقيق أهدافه التنموية بفعالية.

وبالتالي، فإن التنمية في المجتمعات النامية، ومنها المغرب، ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي مسار شامل يهدف إلى تفعيل جميع الموارد المادية والبشرية في أقصى حد ممكن، لتحقيق أعلى مستوى اقتصادي، وأكبر قدر من العدالة الاجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف، يستلزم الأمر وجود علاقات متوازنة بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (الزراعي، الصناعي، والخدمي)، بحيث يتم تسييرها بشكل متكامل ومنسق، يضمن تحقيق التكامل والتناغم بينها، وتجنب أي اختلالات قد تعرقل مسار التنمية وتقوض جهودها.... ...( **إسماعيل العربي، 1980**)، ويرجع ذلك إلى أن التنمية، لا تقتصر على المجال الانتاجي وحده... فالمسألة تتعدى مجرد التطرق للبعد الاقتصادي للظواهر، كون أن العلاقات الإجمالية التي تتعرض للمتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية هي التي تشكل المشكل المطروح، سيكون الشأن كذلك بالنسبة للعلاقات القائمة على مختلف قطاعات النشاط التي تطرح كلها في مرحلة أو أخرى، (**مصطفى زايد، 1986**)، ولأن أسلوب توظيف عائد التنمية ونوعية المشاركة السياسية وتشكيل بناء القوى رهين باستقرار المجتمع وحسم صراعاته الداخلية، الأمر الذي يمنح التنمية مزيدا من الطاقات. (**nadji,1985**).

### 3.2. مقاربة النوع الاجتماعي:

لقد أصبحت " فكرة المقاربة النوع الاجتماعي" حاضرة بقوة في الخطابات التنموية والسياسات العمومية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو إدماج جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار والتنمية. ويرتبط هذا الوجود الواعي بالضرورة الملحة لتبني **مقاربة تشاركية**، تضمن مشاركة فعالة لجميع الفئات، ولا سيما النساء، في البرامج التنموية التي تنفذها المؤسسات المجتمعية على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، تأسس مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي على فرضية أساسية مفادها أن المزايا والمصالح في أي مجتمع لا تُوزع بالتساوي، حيث تميل موارد وفوائد مشاريع التنمية إلى العودة بالنفع على الرجال بشكل أكبر من النساء. كما أن هذا التوزيع غير العادل يتأثر بعوامل اجتماعية متعددة، كالدين والطبقة الاجتماعية والعرق والفئة الإثنية. ولذلك، تقوم التنمية وفق مقاربة النوع الاجتماعي على أساس تفكيك البنى الثقافية والاجتماعية التي ترسخ التمييز، وبناء علاقات جديدة قائمة على مبدأ المساواة بين الجنسين. (العربي الوافي، 2008).

إن دراسة العلاقات القائمة على التمييز والهيمنة الذكورية تمثل خطوة محورية في مسار هدم أسس اللامساواة بين الجنسين في كافة المجالات. فهذا التحليل العميق يمهد الطريق لبناء أسس جديدة لعلاقات مبنية على المساواة والاحترام المتبادل. ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والتنموية يكتسب أهمية بالغة، حيث يساهم بشكل فعال في الحد من اللامساواة بين الجنسين. ويتحقق ذلك من خلال إشراك الرجال والنساء على قدم المساواة في جميع مراحل برامج التنمية، بدءاً من عمليات التخطيط، مروراً بالتنفيذ، وانتهاءً بالتقويم والمتابعة. كما يشمل ذلك اقتسام موارد العيش والاستفادة من كل الإمكانات المتاحة التي تسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

وقد شهد مفهوم النوع الاجتماعي تحولاً جوهرياً في السنوات الأخيرة، حيث تطور من مجرد أداة للفهم والتحليل إلى أداة فعالة لقياس وتقييم نجاعة المشاريع التنموية. فلم يعد يقتصر دوره على تشخيص المشاكل، بل امتد ليشمل تقييم مدى تحقيق المشاريع لأهدافها، ومدى توزيع فوائدها بشكل عادل بين جميع الفئات الاجتماعية، سواء من الرجال أو النساء. ومن هذا المنطلق، أصبحت مراقبة مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تقاسم ثمار التنمية البشرية محوراً أساسياً في تقييم السياسات التنموية.

وقد أدى هذا التحول إلى تغيير جذري في نظرة صناع السياسات التنموية، حيث أصبحت هذه السياسات تركز بشكل متزايد على **العنصر البشري**، خاصة في السياسات التنموية الحديثة. فبعد أن كان الاهتمام ينصب في الماضي على الإنسان كمورد اقتصادي، يُنظر إليه من منظور إنتاجي بحت، تسعى التنمية اليوم إلى معنى أكثر شمولية. فلم تعد التنمية تقتصر على النمو الاقتصادي، بل تشمل التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديموغرافية، مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها الأساسي. ومن هذا المنطلق، فإن احترام حقوق جميع الأفراد، بغض النظر عن جنسهم، وضمان إشراك جميع فئات وشرائح المجتمع في ثمار التنمية، أصبحت من الأولويات القصوى.

ويجسد مفهوم " التنمية البشرية" هذا التحول في الرؤية التنموية، حيث يُعرّف بأنه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان. ففي كل يوم، يمارس الإنسان خيارات متعددة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية. وبما أن الإنسان هو محور التركيز في جميع الأنشطة التنموية، فإن الهدف الأساسي هو توجيه هذه الأنشطة لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لكل إنسان في جميع ميادين النشاط البشري، وذلك لفائدة الجميع. وبالتالي، تصبح التنمية البشرية مفهوماً بسيطاً في شكله، لكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر. ففي المقام الأول، تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات اللازمة، وتتاح لهم الفرص لاستخدامها. ولا تسعى التنمية البشرية إلى زيادة القدرات والفرص فقط، بل تسعى أيضاً إلى ضمان الاستقرار والرفاه للجميع.

وتتجلّى التنمية البشرية في أربعة عناصر رئيسية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض: " الإنتاجية، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة"«. ويشكل " التمكين" ، وخاصة من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التنمية، ركناً أساسياً في هذا المفهوم. فبعد أن كانت المرأة تُنظر إليها في الماضي من منظور محدود، تركز على دورها الإنجابي، بدأت السياسات التنموية الحديثة تعترف بدورها المحوري في المجال الاقتصادي. وأصبحت المشاريع التنموية تأخذ بعين الاعتبار تحسين قدرات المرأة في مختلف المجالات، وتعترف بها كمستفيدة رئيسية، كما بدأت تولي أهمية متزايدة للعمل المنزلي وقيمته الاقتصادية والاجتماعية. (العربي الوافي، 2008).

### 3.3. الديمقراطية التشاركية والقرار المشترك:

لا يمكن الحديث عن وجود آليات للقرار المشترك دون المشاركة المباشرة للمواطنات والمواطنين، فتوجه السياسات العمومية المحلية ليس فقط نتيجة للاختيارات التي تتم داخل مجلس الجماعة، وإنما أيضا لاختيارات السكان لمبادئ القرار المشترك والتضامن والعدالة والمشاركة الاجتماعية والاستمرارية والشفافية والقابلية للتكيف. إن مساهمة المواطنات والمواطنين في تحديد الأهداف ذات الأولوية على مستوى جماعة ما، يقوي الشعور بحالات انعدام المساواة والتمييز الموجود، وهكذا يمكن للجماعة أن توجه موارد الميزانية إلى المناطق والسكان الأكثر حاجة، فالشفافية ترتكز على آليات القرار المشترك على التواصل الشفاف من قبل الجماعة، حتى تسمح للمشاركات والمشاركين باتخاذ القرارات التي تبدو لهم الأكثر صوابا، وعن معرفة تامة وعلى المنتخبين والموظفين أن يتقاسموا المعلومات المفيدة المتعلقة بالبرامج السياسية وبالميزانية وبشراكات الجماعة، وكل العناصر الأخرى المتعلقة بالأموال العامة،كما تلتزم الجماعة أيضا بالتواصل في إطار تنفيذ وتتبع المشاريع الناتجة عن القرار المشترك كطلبات العروض المتعلقة بالصفقات العمومية وإنجاز الأشغال والاستمرارية والقابلية للتكيف. فالقرار المشترك يحقق كل آثاره عندما يمتد في الزمان ويصبح مسلسلا سياسيا مستمرا ومتدرجا. إن تقييم هذا المسلسل وتجديده الدوري يسمحان بتكييف الآليات مع تطور السياقات المحلية، إن **"القرار المشترك"**، الذي يُتخذ في إطار إجراءات تشاركية، لا يقتصر على مجرد استشارة الرأي العام، بل يمكّن المواطنين من المشاركة الفعلية في اتخاذ قرارات مصيرية تؤثر بشكل مباشر في حياتهم اليومية. وهذا الإجراء التشاركي يفتح آفاقاً جديدة لتفعيل **"المقاربة التشاركية"**، التي تعد ركيزة أساسية في بناء دولة ديمقراطية حديثة. فعبر إشراك جميع الفئات في صنع القرار، يتحقق توطيد لمسار **"الديمقراطية التشاركية"**، الذي يسعى إلى بناء شراكة وطنية شاملة، ينخرط في تفعيلها جميع الشركاء المؤسسيين، من القطاع العام والخاص، إلى منظمات المجتمع المدني، في إطار تكامل وتعاون يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

ومن أبرز ثمار هذا التوجه نحو المشاركة التشاركية هو **"تحسين مستوى الحكامة"** وتعزيز **"نجاعة التدبير الحكومي"** على جميع المستويات. فالمشاركة الواسعة للمواطنين في عمليات التخطيط وصياغة البرامج التنموية تضمن أن تكون هذه البرامج أكثر ملاءمة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع. كما أن إشراك مختلف الأطراف في تدبير الموارد يزيد من الشفافية والمساءلة، مما يساهم بشكل فعال في محاربة الفساد وسوء استغلال الموارد. ويسهم هذا التحسين في الحكامة في تحقيق **"فعالية ومردودية أكبر للفعل العمومي"**، مما يعزز الثقة بين الإدارة والمواطنين، ويزيد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية.

ومن الأدوات الفعالة التي تعزز من عدالة التنمية وفعاليتها، **"منهج الاستهداف"**، الذي يقوم على إعطاء الأولوية في السياسات والبرامج التنموية للفئات الأكثر هشاشة وتأثراً. وفي هذا السياق، يولي هذا المنهج اهتماماً خاصاً **"للنساء الأكثر تضرراً"**، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وكذلك **"للمناطق والجماعات الترابية المهمشة"**، التي تعاني من نقص في البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويهدف هذا المنهج إلى تقليص الفوارق بين النساء جغرافياً واجتماعياً، وضمان وصول ثمار التنمية إلى جميع شرائح المجتمع دون استثناء، مما يعزز من العدالة الاجتماعية ويقلل من أشكال التهميش والحرمان.

وأخيراً، يبرز **"إشراك الرجال"** في العمل على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين كعنصر استراتيجي لا يمكن تجاهله. فالتغيير الحقيقي في المواقف والسلوكيات التي ترسخ التمييز ضد المرأة لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة فعالة من الرجال. فالعمل على توعية الرجال بأهمية المساواة، وتشجيعهم على تبني مواقف إيجابية تجاه حقوق المرأة، يساهم بشكل مباشر في تغيير أوضاع المرأة وتحسينها. ومن

خلال إشراك الرجال كشركاء فاعلين في مسار المساواة، يمكن القضاء على حالات التفاوت بين الجنسين، وبناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً للجميع.

**أهم الاولويات لتحقيق التنمية داخل المجتمع المغربي:**

لقد حددت "المملكة المغربية" مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تهدف إلى إحداث قفزة نوعية في مسار تطوير المجتمع وتعزيز التقدم الاجتماعي. وترتكز هذه الأولويات على مجموعة من المجالات الحيوية، التي تشكل محور الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين للفترة 2012-2016. وقد جاءت هذه الخطة لتكون الجواب الوطني الشامل على سؤال "التمكين" بمختلف مستوياته وأشكاله، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. وتم تصميم هذه الخطة حول **24 هدفاً** استراتيجياً، يتم تحقيقها من خلال "156 تدبيراً" محدداً، تلتقي عندها جميع المبادرات القطاعية الرامية إلى ترسيخ المساواة بين الجنسين في كافة ميادين الحياة.

ومن الملاحظ أن مفهوم "المساواة"، رغم أهميته، قد أصبح في سياق الخطاب التنموي الحديث مفهوماً متجاوزاً إلى حد ما، حيث يُنظر إليه أحياناً على أنه يقتصر على المعاملة المتساوية دون مراعاة الاختلافات والظروف الخاصة. ولذلك، فإن الحديث اليوم يدور حول مفاهيم أكثر عمقاً وشمولاً، يمكن تلخيصها في مفهوم "العدل والإنصاف". فهذا المفهوم لا يقتصر على المساواة الشكلية، بل يسعى إلى تحقيق عدالة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية والجماعية، وتهدف إلى تصحيح الاختلالات التاريخية والهيكلية التي تعاني منها بعض الفئات، خاصة النساء. ومن هذا المنطلق، فإن التوجه نحو مفهوم العدل والإنصاف يمثل تطوراً نوعياً في فهم التنمية البشرية، ويعكس رؤية أكثر واقعية وفعالية لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين.(**تقرير المملكة المغربية حول تطبيق منهاج عمل بيجين ، 2025**).

**أهم أولويات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق مقاربة التنمية نذكر ما يلي :**

لتحقيق رؤية تنموية شاملة وعادلة، تركز المملكة المغربية على مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تشكل ركائز أساسية في مسار بناء مجتمع يسوده العدل والإنصاف. وتتجلى هذه الأولويات في عدة محاور رئيسية تهدف إلى إحداث تحول جذري في مختلف ميادين الحياة، وذلك من خلال:

**أولاً، مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة:**

يتمثل هذا المحور في العمل على إرساء قواعد "المناصفة" كمبدأ دستوري وقانوني، يضمن توزيع الفرص والمسؤوليات بشكل عادل بين الجنسين. ويشمل ذلك نشر ثقافة المساواة في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وتعزيز الوعي بأهمية المساواة كقيمة أساسية في بناء مجتمع ديمقراطي ومستقر.

**ثانياً، مكافحة التمييز والعنف ضد النساء:**

يعتبر هذا المحور من الأولويات القصوى، حيث يهدف إلى التصدي لجميع أشكال التمييز والعنف التي تعاني منها النساء، سواء كان ذلك على المستوى القانوني أو الاجتماعي أو الثقافي. ويشمل ذلك تعزيز التشريعات التي تحمي حقوق المرأة، وتشجيع ثقافة التسامح والاحترام المتبادل بين الجنسين.

**ثالثاً، تأهيل منظومة التربية والتكوين:**

يهدف هذا المحور إلى بناء نظام تعليمي يرتكز على مبادئ الإنصاف والمساواة والعدل، بحيث يتم تزويد جميع الطلاب والطالبات بأدوات المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق طموحاتهم وبناء مستقبل أفضل. ويشمل ذلك مراجعة المناهج الدراسية لضمان عدم وجود تحيزات جنسانية، وتعزيز دور المدرسة في نشر قيم المساواة.

**رابعاً، تعزيز الولوج المنصف للخدمات الصحية:**

يتمثل هذا المحور في العمل على ضمان حصول جميع المواطنين، وبشكل خاص النساء والفتيات، على خدمات صحية ذات جودة عالية، وبشروط منصفة ومتساوية. ويشمل ذلك تحسين البنية التحتية الصحية، وتوفير الموارد اللازمة لضمان استمرارية وفعالية الخدمات الصحية.

**خامساً، تطوير البنيات التحتية الأساسية:**

يهدف هذا المحور إلى تحسين ظروف عيش النساء والفتيات من خلال تطوير البنيات التحتية الأساسية، مثل الطرق والماء والكهرباء والصرف الصحي. ويشمل ذلك التركيز على المناطق المهمشة التي تعاني من نقص حاد في هذه الخدمات، مما يساهم في تحسين جودة الحياة ورفع مستوى الرفاهية.

**سادساً، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء:**

يتمثل هذا المحور في العمل على تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، من خلال توفير فرص عمل لائقة، وتشجيع ريادة الأعمال النسائية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء. ويشمل ذلك أيضاً تعزيز حقوق المرأة في الملكية والوصية، وضمان حصولها على الموارد المالية اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي.

**سابعاً، إشراك النساء في صنع القرار:**

يهدف هذا المحور إلى العمل على تمكين النساء من الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي. ويشمل ذلك تعزيز تمثيل النساء في البرلمان والحكومة والمجالس المحلية، وتشجيع مشاركتهن في مختلف هيئات صنع القرار.

**ثامناً، خلق تكافؤ الفرص في سوق الشغل**

يتمثل هذا المحور في العمل على خلق بيئة عمل عادلة تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين، بحيث يتم منح كل فرد الفرصة للمساهمة في التنمية وفقاً لقدرته وكفاءته، دون أي تمييز. ويشمل ذلك مكافحة التمييز في التوظيف والترقية، وضمان المساواة في الأجور بين الرجال والنساء.

ومن خلال هذه الأولويات، يتضح أن تحقيق مقاربة التنمية لا يمكن أن يتم دون "إعطاء الأولوية لتنزيل مقتضيات الدستور"بشكل فعال. فلتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تكون الاستراتيجيات والسياسات منضمة ومحكومة بقوانين واضحة تؤطرها وتنظمها. وهذا يشمل إخراج مختلف النصوص والقوانين التنظيمية، وإحداث الهيئات والمؤسسات الدستورية التي تدعم أسس الحكامة، والارتقاء بالحقوق الإنسانية. كما يجب مواصلة توطيد مسار "الديمقراطية التشاركية"، وتعزيز آليات التشاور والتعاون مع مختلف هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، لضمان أن تكون التنمية شاملة وعادلة ومستدامة.. (**تقرير المملكة المغربية حول تطبيق منهاج عمل بيجين ، 2025**).

## أليات التواصل والحوار في المجتمع المغربي:

يعتبر التواصل و الحوار من بين الاليات التي من شأنها أن تساهم و تعزز تفعيل المقاربة التشاركية و اختلاف وجهات النظر، فلا يمكن أن نقوم بتنمية دون خلق الحوار المتبادل بين الساكنة و المسؤولين من اجل تشخيص ورصد الحاجيات التي ستبنى عليها تلك التنمية، بالإظافة غلى أنه يجب أن تكون هناك دراسات أولية للمجال المراد تنميته لخلق تنمية تتناسب مع متطلباته.

و هو ما اكده عالم"ورغن هابرماس" في نظريته الفعل التواصلي عن مشروع الحداثة، بالأخص ما يتعلق بفكرتي العقل والاخلاق الكليين. كذالك تحدث عن مشروع الحداثة الذي وصفه بكونه لم يقشل يفشل بل بالأحرى لم يتجسد ابداً، ولذا، فالحداثة لم تنته بعد،و موقفه هذا يبين الإصرار على جدل التنوير، أي أن عملية التنوير لها جانبان: جانب يتضمن فكر البناء الهرمي والاستبعاد، في حين يحمل الجانب الآخر إمكانية إقامة مجتمع حر يسعد به الجميع على الأقل.

بالإظافة إلى المصالح المعرفية فتعني عند "هابرماس"، أننا دائما نسعى لتطور المعرفة لغرض معين، وتحقيق ذلك الغرضمن أجل مصلحتنا في تلك المعرفة. فالمصالح التي يقصدها هابرماس هي مصالح مشتركة بين الناس جميعا، بحكم نتشارك جمعا في المجتمع الإنساني. كما أكد هابرماس إلى أن العمل ليس وحده ما يميز البشر عن الحيوانات، بل واللغة أيضاً، فالعمل يؤدي إلى ظهور المصلحة التقنية، وهي المتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية واستغلالها لمصلحتنا. وتؤدي اللغة، وهي الوسيلة الأخرى التي يجعل بواسطتها البشر بيئتهم إلى ظهور ما يدعوه هابرماس "المصلحة العملية" وهذه بدورها تؤدي إلى ظهور العلوم التأويلية. و يبين هابرماس إلى أن المصلحة العملية تفضي إلى نوع ثالث من المصلحة وهي مصلحة الانعتاق والتحرر، وهي مصلحة تسعى لتخليص التفاعل والتواصل في العناصر التي تشوهها عن طريق إصلاحها، ومصلحة الانعتاق والتحرر تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية،كما يمكن أن يتخذ الفعل صورتين، الفعل الاستراتيجي وفعل التواصل. الفعل الأول يتضمن الفعل الغائي العقلاني، في حين أن يرمي الفعل الثاني الوصول إلى الفهمن وهو ماتحتاجه المؤسسات من اجل تحقيق التنمية.

و يتأسس الفعل التواصلي على عدة أمور من بينها: انه ينبني على العقلانية بهذا المعنى ليس مثالا نقتنصه من السماء، بل هو موجود في لغتنا ذاتها، فالعقلانية تستلزم نسقا اجتماعيا ديمقراطيا لا يستبعد أحداً. ثانيا، ثمة نظام أخلاقي ضمني يحاول هابرماس

الكشف عنه، وهو الأخلاق الكلية الذي لا يتوجه إلى تحليل مضمون المعايير بقدر توجهه إلى طريقة التوصل إليها، عبر نقاش حر عقلاني، اذ نستنتج أن بالحوار والتواصل هو الأداة الفعالة للارتقاء والابداع، فبدون حوار وتواصل مبني على العقلانية لا يمكن تحقيق التنمية المنشودة بالإضافة إلى اعتماد أليات الحوار والتشاور من شأنه ان يخلق فرق في تدبير وتسير الشأن المحلي. (**محمد الأشهب، 2006**).

## 4. دور التشاور العمومي في المساهمة في تحقيق المقاربة التشاركية داخل المجتمع

### 4.1. أهمية التشاور العمومي:

يعد "التشاور العمومي" محوراً أساسياً في مسلسل "الديمقراطية التشاركية"، الذي يهدف إلى بناء علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين قائمة على الثقة والشفافية والمشاركة الفاعلة. ويتطلب هذا التشاور أن يُسنّد بمنظومة أخلاقية وقانونية قوية، تضمن تحقيق مقاصد ومبادئ أساسية، تتمثل في بناء الثقة بين المواطنين والمواطنات ومؤسسات الدولة، وضمان حقهم في المشاركة الفاعلة في الشأن العام، وتمكينهم من التعبير عن حاجياتهم وتطلعاتهم، وتقليص كلفة القرار العمومي، ومده بالشرعية اللازمة لضمان نجاحه وفعاليته.

وتتجلى أهداف التشاور العمومي في عدة محاور رئيسية، تهدف إلى تحسين جودة السياسات العمومية وتعزيز الحكامة الرشيدة:

**أولاً، مأسسة فضاءات التواصل والحوار:**

يتمثل هذا الهدف في العمل على إنشاء وتطوير فضاءات مخصصة للتواصل والحوار والنقاش والتعاون بين السلطات العمومية والمواطنين. وهذه الفضاءات تتيح للجميع فرصة التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم، وتساهم في بناء جسور الثقة بين الإدارة والمجتمع.

**ثانياً، تعزيز الحوار المتبادل:**

يهدف هذا المحور إلى تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين مؤسسات الدولة والمواطنين حول أهداف وإكراهات مسلسل التدبير العمومي. ويشمل ذلك استباق جميع التوترات الممكنة، وخلق بيئة إيجابية للحوار البناء.

**ثالثاً، تعميم ثقافة التعاقد:**

يتمثل هذا الهدف في تعميم ثقافة التعاقد بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وترسيخ مبدأ التدبير المبني على النتائج. وهذا يساهم في تعزيز المسؤولية والمساءلة، وضمان تحقيق الأهداف المحددة.

رابعاً، تعزيز ثقافة التطوع:

يهدف هذا المحور إلى تعزيز ثقافة التطوع المؤطر بقانون، وتنمية روح التشارك الفعلي بين الدولة وشركائها من جمعيات مدنية وجماعات ترابية وفاعلين اقتصاديين. وهذا يساهم في تعبئة الموارد البشرية والاجتماعية لخدمة التنمية.

**خامساً، تنمية القوة الاقتراحية:**

يتمثل هذا الهدف في التحفيز على تنمية وصقل وتجميع وتجويد القوة الاقتراحية لمنظمات المجتمع المدني، وتوجيهها لفائدة البرامج والمشاريع القطاعية المعنية. وهذا يساهم في إغناء مسلسل اتخاذ القرار العمومي، وضمان أن تكون السياسات العمومية أكثر استجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

**سادساً، توسيع مشاركة السكان:**

يهدف هذا المحور إلى إغناء مسلسل اتخاذ القرار العمومي من خلال توسيع وتعميم مشاركة السكان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد. وهذا يساهم في تعبئة الإمكانات البشرية والقدرات الاجتماعية للتنمية البشرية المستدامة.

**سابعاً، تملك السياسات والبرامج:**

يتمثل هذا الهدف في تمكين المواطنين من تملك السياسات والبرامج التنموية، ومشاركتهم في تنفيذها وانخراطهم في صيانتها وتطويرها. وهذا يساهم في تعزيز الحكامة الجيدة، وتوسيع وتعزيز الشفافية والنزاهة.

**ثامناً، مبدأ الحق في التشاور:**

يستمد مبدأ الحق في التشاور مرجعيته من النص الدستوري والالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحقوق والحريات الأساسية. وهذا يضمن تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العام، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات التي خصها الدستور بمقتضيات خاصة.

**تاسعاً، مبدأ الاستقلالية:**

يتمثل هذا المبدأ في ضرورة أن تطبع علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة والفاعلين السياسيين الاستقلالية، مما يضمن حياديتها وفعاليتها في أداء دورها.

**عاشراً، مبدأ التعاقد:**

يساهم مبدأ التعاقد في تكريس ثقافة المسؤولية والمساءلة والتقدير المتبادل لحقوق وواجبات كل الأطراف، مما يعزز الثقة والتعاون بين جميع الفاعلين.

**حادي عشر، مبدأ التكامل:**

يساهم مبدأ التكامل في استبعاد النزعة الخلافية والتنازعية التي تطبع أحياناً التفاعل بين المنظمات المدنية وبعض مؤسسات الدولة، مما يساهم في خلق بيئة تعاونية وبناءة.

**ثاني عشر، مبدأ النجاعة:**

يتمثل هذا المبدأ في أن التدبير العمومي التشاركي مطالب بإنتاج سياسات ناجعة وذات أثر إيجابي وفعال على الحياة اليومية للمواطنين والتنمية الوطنية بصفة عامة.

**ثالث عشر، مبدأ التضامن:**

يعتمد التدبير العمومي التشاركي على مبدأ التضامن، فهو المجال الطبيعي لتجسيد قيم المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز والتكافل والتلاحم الاجتماعي.

**رابع عشر، مبدأ الاستشراف:**

يهدف التدبير العمومي التشاركي إلى تنمية الذكاء الجماعي للمغاربة من خلال استجلاء الفرص والتحديات واستباق المخاطر لتحصين البلاد ضد الأزمات.

إن تحقيق كل هذه الأهداف من شأنه أن يرفع مستوى التنمية، ويساهم في خلق توازن داخل المجتمع المغربي، كما سينقلنا من المستوى التقليدي للتدبير والسير إلى مستوى آخر جديد للتدبير المؤسساتي، وخلق سياسات عمومية ذات نجاعة، تراعي خصوصية المجال المراد تنميته

### 4.2. مبادئ التشاور العمومية:

يعد "التشاور العمومي" مرحلة تمهيدية حاسمة تسبق عملية تحقيق أي مشروع أو رسم سياسة أو استراتيجية وطنية. فهو لا يقتصر على مجرد استشارة رأي، بل يمثل مسلسلاً متكاملاً يرسم اللحظات القوية للمشروع العمومي، من خلال تحديد ملامحه الأساسية، ورسم مرجعيته وهويته، واستشعار الجماعي للفرص والتحديات التي قد تعترض سبل تحقيقه. وفي هذا الإطار، تقوم السلطات العمومية باتخاذ المبادرة لإحداث هيئة تشاور عمومي، وفق ما ينص عليه "الفصل 13 من الدستور"، مما يضفي على هذه العملية طابعاً دستورياً وقانونياً.

إن التشاور العمومي، في جوهره، يعني إشراك جميع الفاعلين، بما في ذلك "القطاع الخاص"، الذي يمكنه أن يساهم بشكل فعال في وضع التصورات وتنفيذ المخططات والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. وهذا الإشراك الواسع يضمن أن تكون السياسات والمشاريع التنموية أكثر استجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وتحقق أهداف التنمية بشكل أفضل. ويشمل التشاور العمومي جميع المشاريع ذات الطبيعة العمومية، أو التي لها تأثير مباشر على الحياة العامة وحقوق المواطنين، مما يضمن شمولية العملية التشاركية.

ومن جهة أخرى، يكتسي التشاور العمومي صبغة "الشفافية" و"التمثيل المتوازن" لجميع الفعاليات المعنية، وتمكينهم من المعلومات ووسائل العمل اللازمة. وهذا يتطلب إعداد "مخطط تواصلي" للمشروع، يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف، ويسهل عملية الحوار والنقاش. كما يعتبر التشاور فرصة لشحذ "الذكاء الجماعي" للشركاء، من خلال ترجيح النقاش، وتبادل البراهين والحجج، وبزوغ أفكار وحلول عقلانية مبتكرة. ويسري هذا التشاور على جميع مراحل المشروع، من التعريف وتحديد الحاجيات، إلى الشروع في الإنجاز، والتتبع، والتقييم، مما يضمن متابعة مستمرة وفعالة.

ومن الضروري أن يتطلب التشاور حضور جهة رسمية بصفتها "ضامناً لسريانه" ومؤمنا لمخرجاته"، مما يضمن جدية العملية وفعاليتها. وهذا يتطلب **إرادة سياسية ومجتمعية قوية** لتحقيقه، من أجل تطوير ورفع مستويات التنمية المحلية. فالتشاور العمومي، في جوهره، هو أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمع ديمقراطي ومستقر، يسوده العدل والإنصاف والمساواة.. **(اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة) بتصرف.**

## 5. دواعي احداث الهيئات الاستشارية داخل مؤسسات المجتمع المغربي:

### 5.1. مفهوم الاستشارة وأهميتها:

يمكن اعتبار "الاستشارة" من أهم العمليات المطلوبة في مجال الإدارة، كونها تساعد كل إنسان على الاهتداء والاستعانة بآراء ذوي الخبرة والاستفادة من خبراتهم. فالإنسان، مهما بلغ من علم ومعرفة، لا يستطيع أن يلم بكل المعارف والعلوم وجميع أنواع المهن والاختصاصات. وهذا النقص الطبيعي يمكن تفاديه باللجوء للاستشارة والاستعانة بالمختصين في شتى مجالات المعرفة والمهارات الفنية المختلفة.

وتعود أهمية الاستشارة إلى أنها تمكن الإدارة من الاستفادة من خدمات الأخصائيين دون التأثير على وحدة القيادة الإدارية. فالأجهزة الاستشارية، في جوهرها، تقدم آراء ووجهات نظر مصدرها أخصائيون في مجال محدد، وهي تفتقد لعنصر الإلزام. ومن هذا المنطلق، فإن الآراء الاستشارية لا تلزم الجهة التي طلبت الاستشارة، بل تبقى مجرد توصيات يمكن للإدارة اعتمادها أو تجاهلها حسب تقديرها. وهذا يضمن استقلالية القرار الإداري، مع الاستفادة من الخبرات المتخصصة في تحسين جودة القرارات واتخاذها.

ان الارتقاء بتدبير الشأن العام المحلي يحتاج إلى إرادة و خلق أليات جديدة و الخروج على ما هو تقليدي، منه تعتبر الهيئات الاستشارية كآلية للديمقراطية التشاركية داخل الجماعة، لا يتوقف فقط على تطوير البنية القانونية من خلال منح الجماعات اختصاصات متعددة وجعلها تتحمل مسؤولياتها، وإنما يتطلب الأمر تحقيق مجموعة من المتطلبات التي يستلزمها تدبير الشأن العام المحلي وتطوير منظومة التراب المحلي، حيت يجب التركيز على ضرورة تحقيق أهداف ومصالح مشتركة لكافة الفاعلين، وإشراكهم في عملية التخطيط والتنفيذ لبلوغ الأهداف المرجوة من خلال تفادي وتجاوز ما هو تقليدي وذللك لفتح المجال للأخذ بمقترحاتهم، فاليوم أصبح من الضرورة تغيير تقنيات اتخاذ القرارات وتنزيلها من خلال اعتماد بتدابير جديدة للتدبير الشأن العام المحلي. وهو ما أدى هنا يبرز مفهوم الحكامة الجيدة لكونها الية لحسن التدبير على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية...، بالإضافة إلى أن طرق التدبير التقليدية أصبحت غير عملية اليوم، ومن ثم بات من الضروري تفعيل وسائل التدبير الحديثة، من خلال تمكين كفاءات المجتمع المدني والمواطنين من التوفر على أنظمة تمثيلية ومؤسسات وقواعد ومساطر التقييم والتدبير وهيئات اجتماعية قادرة على تسيير وتدبير المترابطات بشكل سلس وسليم بالإضافة إلى ان تكوين الهيئات الاستشارية اليوم هو بمثابة باب جديد لتحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي بشكل تشاركي من خلال إخضاع السياسات العمومية لتقييم أداء الجماعات، كما يمكن اعتبار عمل هذه الهيئات جزء من الرقابة والتتبع السياسي، لأنه الممارسة الديمقراطية على الصعيد المحلي ليست دسترة قانونية فقط، بل هي التدبير الذاتي لشؤونهم. كما أن هذه الهيئات الاستشارية تدخل في إطار الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك كل فئات المجتمع (المواطنون والمواطنات والجمعيات) من اجل المساهمة في صنع السياسات العامة داخل الدولة وصنع القرار العمومي وتجاوز الديمقراطية

التمثيلية التي ظهرت محدوديتها في التدبير. **(مقتطف من توصيات اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وادواره الدستورية الجديدة في ما يتعلق بالإطار القانوني للتشاور العمومي الباب الخامس هيئات التشاور العمومي)**.

**احداث الهيئات الاستشارية داخل الجماعات:**

مما لا شك التنمية هي عملية متسلسة و تتطلب اشراك جميع الفئات، منه وجب خلق أليات التي يسمح من خلالها مشاركة المواطنين و المواطنات في بلورة السيسات العمومية و عملية اتخاد القرار وصولا إلى اعتماد المقاربة التشاركية، وهو ما جاء في الدستور المغربي بخصوص مسالة التشاور وتطبيقا للأحكام الفقرة الأولى من الفصل 139 من الدستور، تحدث مجالس الجهات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها طبقا للكيفيات التي تم تحديدها في النظام الداخلي للجهة/للعمالة أو الإقليم/الجماعة وهم:

1. هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.
2. هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب.
3. هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

يحدد النظام الداخلي للمجلس تسمية هاته الهيئات وكيفية تأليفها وتسييرها، بحيث تقوم فرق المجلس بطلب من رئيس المجلس، تقديم مقترحات لعضوية هذه اللجنة خلال السنة الأولى من انتداب المجلس الجماعي، وفيه يتم تبادل الرأي حول إحداث هذه الهيئات مع أخد لمحة عن النسيج الجمعوي والفعاليات المحلية بالجهة والمقاعد المخصصة لكل هيئة، وكذا طرق اختيار أعضائها. كما تجتمع هذه الهيئات بدعوة كتابية في مقر الجهة من طرف رئيس مجلس الجهة أو بناء على طلب كتابي من طرف ثلثي أعضائها، وتعقد هذه الهيئات اجتماعين على الأقل خلال السنة. تمارس الهيئات أعمالها في إطار جلسات غير عمومية، لكن يجوز لرئيس هذه الهيئة أن يأذن لغير أعضائها الحضور لأشغالها إذا كان من شأن ذلك أن يفيد الهيئة في اتخاذ القرار المناسب بخصوص الموضوع المعروض عليها، ويمكن للهيئة أيضا تكوين مجموعات عمل تهتم بقضايا معينة في مجال اختصاصاتها. **(نور الدين السعداني، 2015)**،

بالإضافة إلى هذا تبدي هذه الهيئات رأيها بطلب من المجلس أو رئيسه في القضايا والمشاريع المتعلقة باختصاصاتها وتقوم بتجميع المعطيات التي لها صلة بالميدان من أجل دراستها وإعداد توصيات بشأن إدماج قضايا التنمية الاقتصادية أو قضايا الشباب ومقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية وضمان الإنصاف والبحث وتحدد الأولويات والحلول لتحسين العرض المقدم من طرف المجلس في ميدان الخدمات والمرافق العمومية،كما تودع أيضا تقارير وتوصيات وملتمسات هذه الهيئات الاستشارية لدى رئاسة المجلس الذي يسهر على تبليغها إلى أعضاء المجلس الجماعي. كما يقوم رئيس المجلس بصفة دورية بإخبار أعضاء الهيئة بخصوص اعتماد توصياتها وملتمساتها واقتراحاتها.

**ادوار الهيئات الاستشارية داخل المجالس الترابية**

لا يمكننا أن ننكر الادوار التي أصبحت تلعب الهيئات الاستشارية داخل المؤسسات المحلية، و هي مجموعة من الأدوار حسب نوعها وتخصصها والتي ستنطرق لها بشكل مفصل اولا:

### 5.2. هيئة الاقتصاد والتنمية:

لا شك أن "التنمية الاقتصادية" تظل مطلبًا استراتيجيًا لكل الدول، كونها تمثل السبيل الأهم لتحقيق الرفاهية والازدهار. وفي هذا السياق، يبرز **المجال الاقتصادي والتنموي** كفضاء متداخل الأبعاد، يجمع بين الفاعلين والأطراف المختلفة، لكن بطموحات ومساعي متنوعة. فهذا المجال يشكل الإطار الأنسب لتنفيذ السياسات العمومية وتتبعها على جميع مستوياتها، ويعتبر التراب المحلي مرجعية مهمة لتطوير منظومة الحكامة وآليات تدبير الشأن المحلي.

فتنمية المجالات الترابية لها ارتباط وثيق بالاقتصاد، وتعتمد بشكل كبير على قدرة الفاعلين المحليين على تثمين وتطوير وتنمية هذا المجال من داخل الجماعات الترابية. وهذا يهدف إلى مواجهة التحديات المتزايدة والضغط الكبير الذي تعرفه المدن والتجمعات السكنية الكبرى. وعلى المستوى المحلي، عرف تدبير الشأن المحلي تحولات نوعية مهمة، وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها المدن وضواحيها. فدور الوحدات الترابية لم يعد يقتصر على تقديم بعض الخدمات البسيطة، بل تطور ليشمل مهام وتدخلات كبرى، كون الجماعات المحلية أصبحت اليوم فاعلاً اقتصادياً محلياً ومؤثراً في مسلسل التنمية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، تبرز حاجة الجماعات المحلية إلى "هيئة استشارية خاصة بالاقتصاد والتنمية"، تعمل إلى جانب النخب السياسية على الالتزام بآليات الحكامة الجيدة. وهذا يتطلب الانفتاح على كل الطاقات والكفاءات القادرة على رفع تحدي تنمية المدن وتوفير شروط التدبير الجيد، بما يمكن من إعادة الاعتبار لمشاركة المواطن والمجتمع المدني في صنع القرار أو التأثير فيه. ويهدف خلق هذه الهيئة الخاصة بالاقتصاد والتنمية إلى خلق اقتصاديات مختلطة ومتنوعة، عن طريق إنشاء شركات اقتصادية مختلفة، وتشجيع التعاون بين الجماعات الترابية، وتطوير الشراكة مع المقاولات، مما يساهم في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق الرفاهية للجميع،(**حميد القستلس، 2013**). و ممارسة التعاون بين الجماعات والتدخل لصالح الاستثمار والمقاولات وتهيئته من خلال عمل هيئة الاقتصاد على تقديم مقترحات وملتمسات تخص مجموعة من المجالات و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: التنمية الصناعية والعلمية والتكنولوجية في إطار الأقطاب الصناعية.

ثانيا: التركيز على تطوير التعمير وبرمجة التداخل بين الأنشطة الحضرية والقروية داخل الجهة.

ثالثا: العمل على الرفع الحقيقي من مستوى البيئة العامة للاستثمار وانجاز برامج للتنمية الجهوية المندمجة بشراكة مع الدولة والجهة والجماعات المحلية والجامعات والقطاع الخاص.

رابعا: فتح وتعبيد الطريق أمام الاستثمارات المحلية والخارجية عن طريق تهيئ مناطق لاستقبالها واحتضانها من داخل الجماعات عبر خلق بيئة مناسبة لاحتضان الأنشطة الاقتصادية المدرة للمداخل الضريبية ولمناصب الشغل المحلية.

خامسا: إنشاء مناطق للأنشطة اقتصادية مستوفية لشروط البقاء والاستمرار، التي تتيح للمستثمرين المحليين فرصة التوفر على بقع أرضية يقيمون عليها استثمارهم.(**حميد القستلس، 2013**).

### 5.3. هيئة قضايا الشباب:

في ظل التحولات التي يعرفها المغرب اليوم، أصبح المجتمع المدني له دور كبير و أصبح يعد فاعلا رئيسيا داخل المجتمع المغربي، بحيث حل محل الأحزاب السياسية نفسها من خلال تأطيره للمواطنات والمواطنين، يعتبر الدستور انعكاسا لحركة وديناميةالمجتمع المدني والثقافة السياسية السائدة في المجتمع. رغم استحالة استبدال هذه الأخيرة بالجمعيات المدنية، حيث أن تراجع هذه الأحزاب أعطى لبعض الجمعيات النشيطة الاشتغال في الحقل السياسي، خاصة بعد توجيه مضامين بعض الفصول، حيث من بين اقتراحاتها ما هو الشأن بالنسبة للهيئة الاستشارية المتعلقة بقضايا الشباب. إن دسترة هذا المجال الذي يهم الشباب والجمعيات يندرج في إطار المؤسسة التي تسعى إليها المملكة المغربية على اعتبار هذه الأخيرة تضمن الاستمرارية وتدفع الشباب والمواطنات والمواطنين للانخراط في الحياة العامة. (**دليل مساطر إحداث وتفعيل وإشتغال وتتبع إلهيئة الاستشارية2021**.)

ان إدماج الشباب والجمعيات النشيطة في الحياة العامة من شانه ان يبعد عنها منطق الاحتجاج السلبي، وتدخل في منطق التغيير الايجابي من داخل النظام ( من داخل المؤسسات)، لأن النظام الناجح والمنفتح هو النظام القادر على إدماج قضايا الشباب ضمن أولوياته من خلال التعرف على مطالب هده الفئات والاستجابة لها، وهذا ما قام به النظام السياسي المغربي ودستور 2011، و أكد عليه في الفصول التالية:(الفصل 12 و13 و14 و15 و33 و139 و146) كون أن المجلس الاستشاري المتعلق بقضايا الشباب يدخل في إطار الديمقراطية المباشرة، من حيت أصبحت من الضرورة إشراك الشباب والجمعيات في صياغة السياسات العامة للدولة، في محاولة جادة لتجاوز الشوائب التي تعيق الديمقراطية التمثيلية خاصة مع تمظهر محدوديتها في التعاطي مع بعض الفئات الاجتماعية وعلى رأسها فئة الشباب، لذلك فان إنجاح أي مجلس يتطلب خلق بنيات مصاحبة للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي على المستوى المحلي والجهوي، كهيئات التشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد سياسات عمومية أفقية مندمجة، وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، وضرورة توفير الضمانات الكفيلة بجعل الآراء والمقترحات الاستشارية للمجلس لها وزن اعتباري ودستوري، بناءا على ذلك، فان الفصل 33 من الدستور، حدد مجموعة مهام المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والتي يمكن أن نلخصها كما يلي:

- العمل على تشجيع المشاركة الشباب وإدماجهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد و مساعدتهم على الاندماج في الحياة الجمعوية والمدرسية والمهنية والاجتماعية.
- تيسير ولوجهم للثقافة والفن والعلم والرياضة من خلال توفير الظروف الملائمة لإبراز مواهبهم وابداعاتهم، كما أن المجلس المحدث بموجب الفصل 33 السالف الذكر، يعتبر، كما حددته المادة 170 من الدستور، هيئة استشارية في ميدان حماية الشباب والحياة الجمعوية، وتنمية قدراتهم وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية. فبالنسبة لتركيبة المجلس، فلابد من انتخاب أعضائه والانتهاء من منطق التعيين، وأن يكون أغلب الأعضاء والشباب من المنتميات والمنتمين للجمعيات ومشهود لهم بالخبرة في هذا المجال.

إن الاستشارة اليوم أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة عن طريق المجالس الترابية في صناعة القرار وخاصة أن دورها استشاري وعن كيفية تكون هذه الاستشارة وماهية قدراته على المرافعة والتأثير في صناعة القرار، علما أن المغرب لا يتوفر على استراتيجية واضحة بخصوص الشباب، فالمجلس قد يلعب دور الوسيط بين الشباب والحكومة، والتشاور بشأن السياسات العمومية التي تهم الشباب

والعمل الجمعوي. من جهة أخرى، كما أن دور المجلس يتجلى في كونه يساعد على خلق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فإن خلق آليات التشاور خاصة بالشباب هو تعبير قوي عن إرادة قوية لمحاربة سياسة الاحتكار التي تنهجها النخب المتحكمة في مجموعة كبيرة من المجالات، وكذا صعوبة الاندماج في الحياة المدرسية والاجتماعية، والمهنية التي تعاني منه الكثير من شرائح عريضة داخل فئة الشباب، وهو ما يعني الحيلولة دون تمتعها بحقوقها الثقافية والمهنية والاجتماعية، بفعل عدم نجاعة الآليات والمقاربات المعتمدة، فنتيجة لهذه العقبات المتعددة الأصول هي حرمان الشباب من التمتع بحقوقهم بشكل كامل، الشيء الذي ترتبت عنه تصنيف المغرب في السلالم الدنيا لمؤشرات التنمية البشرية دوليا، وعدم استفادته من خبرات ومهارات وقدرات الشباب(**دليل مساطر احداث وتفعيل وإشتغال وتتبع الهيئة الاستشارية2021**.)

### 5.4. هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع:

كما نعلم، شجع "الدستور المغربي" مفهوم "المساواة" بين الرجل والمرأة، بهدف ضمان استفادتهما من الفرص والحقوق على قدم المساواة، والمساهمة الفعالة في التنمية داخل المجتمع. وقد نص "الفصل 19 من الدستور المغربي لسنة 2011" على أن الرجل والمرأة يتمتعان على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. وهذا يتم في نطاق إحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

بالإضافة إلى ما سبق، تسعى "الدولة المغربية" إلى تحقيق مبدأ "المناصفة" بين الجنسين، لذلك أحدثت "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"؟ تتشكل هذه الهيئة من ممثلات وممثلي المجتمع المدني المحلي النشط على مستويات المحيط الخارجي والمباشر للجماعة، وهم: شخصيات وفاعلات وفاعلون ونشطاء على مستوى منظمات المجتمع المدني والجمعيات والتعاونيات والشبكات المحلية. بالإضافة إلى أشخاص مرجعيين وباحثين ومقاولين، وكذا نساء ورجال وشباب وأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة. وهم ممثلون داخل الهيئة بالتشاور مع المجتمع المدني وفق منهجية تشاركية وشفافة ومعايير محددة من طرف الجماعات، وينبغي أن يكونوا معتمدين من طرف جمعياتهم وهيأتهم، وأن يقوموا بعملهم بشكل تطوعي، حيث يستحسن أن يكونوا أعضاء خارج الأعضاء الثمانين للمجلس الجماعي.

ووفق "الفصل 13 من دستور المملكة المغربية 2011"، ليس للهيئة اختصاصات تداولية، بل وظيفتها "استشارية" في مجال المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع. وفي هذا الإطار، يحق لها إبداء الرأي وتقديم توصيات وملتمسات بمجلس الجماعة. وتتلخص المهام والاختصاصات الأساسية للهيئة فيما يلي:: (**دليل مساطر احداث وتفعيل وإشتغال وتتبع إلهيئة الاستشارية2021**.)إعداد الآراء الاستشارية التي يجب ان تحظى بموافقة أعضاء الهيئة أو التصويت في حالة عدم حصول هذا التوافق واحالة الآراء الاستشارية على رئيس المجلس الجماعي الذي يعرضها بدوره على أنظار المجلس وتنصب هذه الآراء على المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماع؛

المشاركة في مختلف مراحل إعداد برامج عمل الجماعة وتقييمه من اجل استحضار المساواة وتكافؤ الفرص. فأساس الإطار التنظيمي والمرجعي لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع يكمن في رغبة انفتاح الجماعات على المجتمع المدني. الا ان ذلك يعتبر شرطا أساسيا لنجاح هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في القيام بدورها الاستشاري على أكمل وجه، لاعتبار الهيئة آلية داخلية للجماعة، ونظرا للقيمة المضافة التي يمكن ان تقدمها لعمل المجلس فان رئيس(ة) مجلس الجماعة والمجلس عبر اللجنة التقنية هم مطالبون بالسهر على: **(دستور المملكة المغربية، 2011)**

- التفعيل والسير الجيدين لإعمال هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- توفير الوسائل المادية من قاعة ومواد معلوماتية ولوجستيك لعقد اجتماعات الهيئة.
- تامين دعم متواصل للأعمال الاستشارية لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- القيام بتتبع أشغال هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بشكل دوري وبتشاور مع أعضائها، مع ضرورة تنظيم المهام الاستشارية لهذه الهيئة في إطار مخطط عمل استشاري سنوي على المدى المتوسط، ولهذا يتعين على أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع:

- معرفة النظام الداخلي للجماعة والبرامج والمشاريع سواء المنجزة أو التي هي في طور الانجاز والتوفر على معطيات حول المجالات ذات الأولوية بالنسبة إليها؛
- تحديد الرهانات التي تواجه الجماعة فيما يخص المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المجتمع المدني، كونه يلعب دورا مهما في مجال البرمجة والإعداد والتخطيط في المجال والتنمية ويساهم في تحقيق الفعالية في العمل، من خلال التجميع والدراسة المنهجية للمعلومات المرتبطة بالاختلافات والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، سعيا إلى رصد ومعرفة وتقليص الفوارق فيما يخص المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وذلك من اجل تمكين قدرات النساء داخل الجماعة.**(دستور المملكة المغربية الفصل 139)**

### 5.8 الهيئات الاستشارية بين التحديات والانجازات:

تعاني الهيئات الاستشارية من مجموعة من الاكرهات و التحديات في ممارستها رغم الأهمية الدستورية والقانونية للهيئات الاستشارية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية، فإنها تواجه عدة تحديات تنظيمية، مؤسساتية، وسوسيو—ثقافية يمكن تلخيصها كما يلي:

### 5.5. تحديات مؤسساتية وقانونية:

من بين هذه التحديات نذكر:

يتضح جليا أنه هناك عدم الوضوح بخصوص الأدوار والصلاحيات بين الهيئات والمجالس المنتخبة، وهو ما يخلق نوع من

تداخل وظيفي وكذلك لا ننسى انه هناك ضعف الإلزامية القانونية لتوصيات وآراء هذه الهيئات، مما يجعل دورها أقرب إلى الاستشارة الشكلية فقط قلة الموارد المالية والبشرية المخصصة لتفعيل عملها، أيضا بطء في إصدار النصوص التنظيمية والمراسيم التطبيقية الخاصة ببعض الهيئات على المستوى المحلي خصوصا.

### 5.6. التحديات المرتبطة بما هو اجتماعي وثقافي:

ونذكر منها ما يلي:

يتبين ان هناك ضعف بخصوص ثقافة المشاركة المواطنة، بحيث ما زالت فئات واسعة من المجتمع المدني لا تدرك تمام أدوار هذه الآليات كذلك هناك غياب التكوين والتأهيل في مجالات الحكامة والتدبير المحلي واللغة القانونية بالإضافة إلى

الهيمنة الذكورية داخل بعض المجالس، وهو ما يضعف تفعيل مقاربة النوع والمناصفة الضعف في آليات التواصل والتنسيق بين الهيئات الاستشارية والمجالس المنتخبة والإدارة الترابية.

### 5.7. التحديات المرتبطة بما هو عملي وتنظيمي:

علاوة على ما سبق يمكن الحديث عن بعض التحديات العملية والتنظيمية التي تعرفها هذه الآليات الجديدة مثل: تأخر الجماعات في إحداث هذه الهيئات بعد الانتخابات كذلك ضعف آليات التتبع والتقييم لأثر توصياتها؛ محدودية الدعم اللوجستيكي والإداري الذي يوفر لها؛ الحاجة إلى إدماج حقيقي للهيئات في مراحل الإعداد، التنفيذ، والتقييم وليس فقط الاستشارة الشكلية. بل تحتاج إلى ان تكون المقترحات يعتد بتفعيلها والأخذ بها وبما يتناسب مع المجال المراد تنميته.

نستنتج من خلال ما سبق ذكره، أن المهام الحيوية والوظائف التي تضطلع بها الهيئات الاستشارية داخل الجماعات الترابية، يمكن أن تساهم من خلالها في تنمية المحلية، باعتبار هذه الهيئات الاستشارية تعد مصدرا مهما داخل المجلس لتقديم الاستشارة في بعض القضايا والمشاريع والبرامج التنموية، من خلال عقد اجتماعات بشكل متكرر ولاعتماد تكوينها على نخبة من فعاليات المجتمع المدني الدي يتمتع بخبرة مهمة بحكم مراكمة تجاربه بالميدان ومن خلال التعاطي مع مختلف القضايا ذات البعد الاجتماعي والثقافي، منه فلا يمكن ان تتحقق المهام الاستشارية و ووظائف الهيئات الاستشارية بمجرد تعيين أعضائها، بل من الضروري أن تتمتع بقدر من الحرية في أداء مهامها، واستقلالية في اتخاذ قراراتها، كما يجب أن يتمتع أعضائها بحس عالي من المسؤولية من خلال تقديم المساعدة للمجلس وعدم التهرب من تحمل المسؤولية في تقديم الاستشارة الازمة، لأن الهيئات وضعت لتقديم الاستشارة وتقديم أفكار وتصورات للبرامج التنموية، وليس من أجل انتظار طلب المجلس للاستشارة، كما أن نجاح المهام الاستشارية للهيئات له ارتباط بتوظيف مقاربة النوع بشكل ذكي ليخدم المجلس، إلا أن الهيئة الاستشارية داخل الجماعات الترابية موضوع الدراسة كان تفعيل أدوارها رهين بالقرارات الإدارية والمشاكل الداخلية الخاصة بالمجلس، بالإضافة إلى هذا إذ لم يكن هناك وعي للاعضاء و مستوى تؤهلهم لعملية التشاور و كان هناك قلة وعي بخصوص المشاركة بتقديم الاستشارة.

## 6. مساهمة الهيئات الاستشارية بالجماعات الترابية في تحقيق التنمية:

لا يمكننا ان ننكر أنه رغم الإكراهات والتحديات استطاعت الهيئات الاستشارية ان تساهم ولو بشكل قليل في صنع السياسات العمومية لتحقيق التنمية المحلية عبر مقترحاتها، أن تحقق مجموعة من المكتسبات المهمة على مستوى الممارسة المحلية بالمجالس الترابية.

### 6.1. على مستوى الحكامة والمشاركة:

يمكن تلخيص هاته الانجازات والمكتسبات فيما يلي:

- المساهمة في نشر ثقافة المشاركة وتعزيز التواصل بين المجالس والمجتمع المدني؛
- تشكيل منابر للتشاور العمومي في قضايا التنمية المحلية؛
- المساهمة في رفع وعي الفاعلين المحليين بأهمية مقاربة النوع والإنصاف.

### 6.2. على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

في هذا الصدد فقد تحققت بعض المكتسبات على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من بينها:

- دعم بعض الجماعات في إعداد برامج عمل تراعي مقاربة النوع؛
- المشاركة في بلورة مشاريع تنموية محلية ذات طابع اجتماعي واقتصادي؛
- المساهمة في تقديم توصيات لتحسين الشفافية وجودة الخدمات الجماعية.

### 6.3. على مستوى التأهيل والمواكبة:

على مستوى التأهيل والمواكبة، فيمكن ذكر بعض المكتسبات من قبيل تنظيم لقاءات ودورات تكوينية حول الديمقراطية التشاركية والتمكين الاقتصادي للنساء. أيضا، المساهمة في إحداث شبكات للتواصل بين المجتمع المدني والمجالس المنتخبة؛ بالإضافة الى المساهمة في إدماج الشباب والنساء في النقاش العمومي المحلي.

## 7. الرهانات المستقبلية لتفعيل أدوار الهيئات الاستشارية:

### 7.1. على المستوى المؤسساتي:

على المستوى المؤسساتي، يمكن ذكر بعض الرهانات لتفعيل دور الهيئات الاستشارية كضرورة تعزيز الإلزامية القانونية لتوصيات الهيئات وإدماج مخرجاتها في برمجة المشاريع وبرامج العمل الجماعي، بالإضافة الى تمكينها من الوسائل المادية واللوجستيكية الضرورية للقيام بمهامها.

### 7.2. على المستوى الاجتماعي والثقافي:

فمن بين الرهانات على المستوى الاجتماعي والثقافي، يمكن ذكر: نشر ثقافة المشاركة المواطِنة عبر التربية والتكوين والإعلام المحلي، وتشجيع النساء والشباب على الانخراط في العمل الاستشاري. بالإضافة الى ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة داخل المجالس المحلية.

### 7.3. على المستوى التقني والإداري:

على المستوى التقني والإداري، يمكن ان نذكر من بين الرهانات لتفعيل الهيئات الاستشارية، إحداث منصات رقمية للتشاور العمومي واعتماد مقاربة التقييم والتتبع الدورية لعمل الهيئات، وتكوين مستمر لأعضائها في مجالات التخطيط، النوع الاجتماعي، والتدبير التشاركي.

## 8. خاتمة :

إن التطور الذي عرفه العالم خاصة على مستوى تدبير و التسير المؤسسات المجتمعية جل الدول النامية تفكر لكي تكون هي أيضا تطمح لكي تطور من نفسها في هذا المجال و نجد من هذه الدول المغرب الذي أصبح في الأواني الاخيرة يعمل على خلق مجموعة من الآليات و الاستراتيجيات التي من شأنها أن ترفع مستوى التنمية داخل المجتمع، و ذلك اعتمادا على المقاربة التشاركية منه،شكلت الهيئات الاستشارية لبنة أساسية في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة بالمغرب،. فهاته الهيئات تمثل الوسيط بين المجتمع المدني والسلطة المنتخبة، ويمكن اعتبارها ايضا فضاء للتعبير والمشاركة والمبادرة المواطنة، فتفعيلها الفعلي يظل رهينا بإرادة سياسية قوية وتعبئة مؤسساتية ومجتمعية.

فلا يمكن اعتبار أن المقاربة التشاركية ومقاربة النوع مجرد شعارات نرفعها فقط، بل هي أدوات عملية ثم خلقها من أجل العمل على إدماج النساء والشباب والمجتمع المدني في عملية التنمية المحلية. لكن أن ننكر أن التجربة المغربية ما تزال تحتاج إلى مأسسة الحوار والتشاور داخل كل الجماعات الترابية، كخيار استراتيجي مكن اجل العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

**توصيات من شانها أن تطور العمل الاستشاري بمجالس الجماعات الترابية المغربية:**

في ظل التغيرات و التحولات التي عرفتها الدولة المغربية يعتبر خلق الهيئات الاستشارية بالمجالس الترابية خطوة جريئة و تعتبر ايضا مبادرة جيدة بإعتبارها آليات جديدة التي من شأنها أن تساهم و تساعد على إدماج الفاعلين المحليين والمجتمع المدني والهيئات الاستشارية التابعة للجماعات الترابية والأساتذة الباحثين في حوار و نقاش ينبني على مجموعة من الاراء و يكون بناء بحيث يمكن ان يساهم في تطوير أدوات الحكامة المحلية وإبداع آليات جديدة للمشاركة المواطنة المتميزة بالفعالية والقرب من تطلعات المواطنات والمواطنين وتساهم في صنع وتجويد السياسات العمومية و عملية اتخاذ القرار، و ذلك عن طريق العمل على :

- تقييم الممارسات الراهنة للديمقراطية التشاركية على المستوى الوطني والجهوي والترابي؛
- تحديد الصعوبات التي تحول دون التطبيق الأمثل لدور الهيئات الاستشارية في التدبير المشترك للسياسات العمومية الترابية؛
- الوقوف عند الإكراهات المرتبطة بإشراك مختلف الشرائح المجتمعية في تدبير الشأن العام؛

- تحديات استثمار العرائض والآراء الاستشارية في تقديم المقترحات والحلول البديلة للجماعات الترابية؛
- التشاور العمومي في تقديم الآراء الاستشارية، وتسليط الضوء على مبادرات الهيئة التي نجحت في تحويل مبادئ الديمقراطية التشاركية إلى واقع عملي ملموس؛
- البحث عن آليات تحسين الإطار القانوني والمؤسساتي للديمقراطية التشاركية، وتنمية قدرات الفاعلين على المستوى المحلي، بما يسهم في إرساء وتنسيق وتكامل للأدوار بين الفاعل السياسي والفاعل المدني الذي يتميز بالشفافية والمشاركة الفعالة؛
- ضرورة تمكين الهيئات الاستشارية من صلاحيات عملية وإشراكها في مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية؛
- تعزيز تكوين أعضائها في مجالات الحكامة التشاركية ومقاربة النوع؛
- تخصيص موارد مالية قارة لدعم أنشطتها؛
- تفعيل آليات التقييم والمساءلة لضمان نجاعة عملها؛
- تطوير شراكات بين الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- اعتماد مقاربة النوع كأداة معيارية في إعداد برامج التنمية المحلية؛
- تعزيز التواصل المؤسساتي والرقمي بين المجالس والهيئات الاستشارية؛
- تجربة جهة طنجة تطوان الحسيمة في تنزيل شراكة الحكومة المنفتحة وبرامج الانفتاح؛

**المراجع:**


- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2،1980، ص42.
- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونمط التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1986، ص67.
- العربي الوافي، مقاربة النوع والتنمية، أي تعليم لمغرب الغد،2008، ص 143،144،149،150.145
- تقرير الخمسينية حول التنمية «الواقع والأفاق"، ورد عند العربي الوافي، "مقاربة النوع والتنمية، أي تعليم لمغرب الغد"، 2005
- تقرير المملكة المغربية حول تطبيق منهاج عمل بيجين، الذكرى السنوية 25، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2020.، ص:20 و 21.

- تقرير المملكة المغربية حول تطبيق منهاج عمل بيجين، الذكرى السنوية 25، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2020.، ص 62 وص 63.
- محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس: جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، منشورات دفاتر سياسية، 2006، بتصرف
- دستور المملكة المغربية، 2011/ مقتطف من توصيات اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة في ما يتعلق بالإطار القانوني للتشاور العمومي الباب الخامس هيئات التشاور العمومي.
- نور الدين السعداني، الجماعات الترابية بالمغرب بين توسيع الاختصاصات التدبيرية وإكراهات الاستقلالية المالية، الطبع دار السالم للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط الطبعة الأولى 2015 ،ص 67 ،ص68وص10،ص104
- حميد القستلس، حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل، مطبعة المعارف الرباط، الطبعة الأولى 2013 ص34-37
- حميد ابولاس، دراسة حول اللامركزية الإدارية والسياسة في المغرب واسبانيا منسق المشروع جامعة عبد المالك السعدي المغرب، مديرة المشروع 77 ماريا زمبونينو بوليتو جامعة قاديس اسبانيا ص 178، 179.
- عكاشة بن مصطفى، دستور 2011، البيئة السياسية، تنسيق محمد الرضواني 2014 الطبعة الأولى 2014 مطبعة المعارف الجديدة الرباط ص ، 79 ص 80،ص 82
- دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، المملكة المغربية وزارة الداخلية المندوبية لعامة للجماعات المحلية سلسلة دليل المنتخب 2017.

– مقتطف من توصيات اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وادواره الدستورية الجديدة في ما يتعلق بالإطار القانوني للتشاور العمومي الباب الخامس هيئات التشاور العمومي بتصرف)

– مقتطف من توصيات اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة في ما يتعلق بإلطار القانوني للتشاور العمومي الباب الرابع هيئات التشاور العمومي.

**مراجع بالغة الفرنسية:**

- Safir nadji:essqis des qnqlyse sosiologique edition ou-bnal-tome2-alger-1985-p9

- 1 CABANNES Yves,72 question courantes sur le budget participatif, ONU-Habitat, Nairobi, p , 32 , 2005

Issue - 25 - Part 1- December - 2025 - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

# American International Journal of Humanities and Social Sciences

## ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

## QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

( ISSN ) Electronic ( 4806 - 3085 ) / ( ISSN ) Paper ( 4830 - 3085 )

Legal deposit number in the Moroccan National Library ( 2025PE00006 )

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives ( 2735 )

Journal Website : https://iajphss.us/